الأمم المتحدة
A/HRC/55/80

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان*

موجز

يستند هذا التقرير، الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت، إلى تقاريره السابقة ويغطي التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي حدثت أساساً في الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024.

* قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يعرض المقرر الخاص، في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/54 وبناءً على التقارير السابقة، تطورات حقوق الإنسان في أفغانستان خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2024، مع مزيد من الأفكار المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على حالة حقوق الإنسان خلال العام الماضي.

2- فبعد عامين ونصف العام من سيطرة طالبان على أراضي أفغانستان، لا تزال حقوق الإنسان تتدهور. وعلى وجه الخصوص، ليس لمدى عدم احترام سلطات الأمر الواقع للحقوق الأساسية للنساء والفتيات مثيل في العالم. وبلغت المعاناة التي لا تسببها الحالة الإنسانية اليائسة المستمرة فحسب، بل أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والواسعة النطاق والمنهجية في بعض الحالات، مستوى غير مقبول.

3- وفي هذه البيئة، يشاطر المقرر الخاص العديد من الأفغان مخاوفهم من أن بعض أعضاء المجتمع الدولي قد يتجهون ببطء نحو قبول حتمية الحالة، ومن أن سلطات الأمر الواقع سيتم "تطبيعها" بصورة متزايدة في مقابل الأمن النسبي ووعود مكافحة الإرهاب والمخدرات، إن لم يُعترَف بها رسمياً كحكومة شرعية، دون إحراز تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان. ولكن، ثمة حجة مقنعة في القانون الدولي العرفي لصالح استخدام احترام حقوق الإنسان كمعيار للاعتراف بها كحكومة. وعلى وجه الخصوص، كما لوحظ في التقرير المشترك للمقررة الخاصة والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، الذي قُدِّم إلى المجلس في دورته الثالثة والخمسين، تنتهك معاملة أفراد حركة طالبان المروعة للنساء والفتيات المؤطرة في سياسات جنسانية صريحة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والروح والقواعد الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يجردهم من أهلية الاعتراف بهم كحكومة وفرض واجبات قانونية على الدول الأخرى لكي لا تدعم النظام أو تأيده. وسيُواصَل بحث هذه المسألة في تقرير المقرر الخاص إلى المجلس في دورته السادسة والخمسين حيث كُلِّف بتقديم تقرير عن ظاهرة نظام مؤسسي قائم على التمييز والعزل وعدم احترام كرامة الإنسان واستبعاد النساء والفتيات.

4- وعلى الرغم من أن سلطة طالبان في أفغانستان لا تزال سلطة الأمر الواقع، فإن من واجبها احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المعاهدات التي صدقت عليها دولة أفغانستان. غير أن سلطات الأمر الواقع، حسبما يبرز مرة أخرى في هذا التقرير وفي التقارير السابقة للمقرر الخاص، تتقاعس عن أداء هذا الواجب، حتى فيما يتعلق بالتزاماتها في بعض الحالات، مثل العفو العام المعلن عن أعضاء حكومة أفغانستان السابقة وقواتها الأمنية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها حركة طالبان بشأن معاملة المحتجزين. ويشير المقرر الخاص أيضاً إلى حالة حقوق الإنسان في مجالات أخرى، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان للأطفال، فضلاً عن النساء، والأقليات الإثنية والدينية، والحيز المدني، ووسائط الإعلام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الأمر الواقع تدعي أنها أحرزت تقدماً في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد ومراقبة المخدرات وأنها حققت استقرار الاقتصاد وحسنت الهياكل الأساسية، على الرغم من العقبات التي وضعها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ونقص تمويل المساعدة الإنسانية والإنمائية، والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف والزلازل.

5- ومن المعقول أن تجادل حركة الطالبان، كما تفعل، بأن الفضل في التقدم المحرز ينبغي أن يُنسب إليها، كما هو الحال في عدة أجزاء من هذا التقرير، وينبغي ألا يُكال لها بمكيالين. بيد أن التقدم المزعوم، مثلاً في مجالي الأمن ومكافحة المخدرات، قد تحقق في بعض الحالات دون اعتبار لحقوق الإنسان للأفراد.

6- ويقودنا ذلك إلى سؤال عملي رئيسي يثير نقاشاً مستقطباً بشأن إمكانية التغيير. فهل ستتغير طالبان إن أُعطِيت الحوافز "الصحيحة" أم إنها غير راغبة في التغيير أو غير قادرة عليه؟ وهذا ليس سؤالاً جديداً. ففي التقييم المستقل الأخير الذي طلبه مجلس الأمن، اقترح المنسق الخاص المعيَّن لهذه المهمة إعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي إن حققت نقاطاً مرجعية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بحقوق النساء والفتيات، تمشياً مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومن المناسب اعتماد موقف بناء عند التخطيط للمضي قدماً من أجل أفغانستان شاملة ومستقرة، ويرحب المقرر الخاص بالأولوية التي أُعطِيت لمعايير حقوق الإنسان، ولا سيما احترام المساواة بين المرأة والرجل. ومن المهم أيضاً أن يُؤخَذ في الاعتبار ثقل التاريخ، الذي لا يقدم مؤشراً يذكر على أن قادة طالبان مستعدون لاعتناق حقوق الإنسان. فتفسيرهم للمذهب الحنفي في الفقه الإسلامي، إلى جانب إصرارهم على السيادة شبه المطلقة التي تُرفَض فيها سلطة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (على الأقل ما دامت تتعارض مع تفسيرهم للشريعة)، قد يكون غير قابل للتوفيق مع هذا الهدف.

7- ويرى المقرر الخاص أن على الدول وغيرها من أصحاب المصلحة معالجة هذه المسائل بروح من الواقعية والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع وضع حقوق الإنسان للمواطنين الأفغان على رأس الأولويات. وينبغي ألا يكون هناك تطبيع لحركة طالبان أو إضفاء شرعية عليها حتى تظهر تحسينات واضحة وقابلة للقياس في احترامها لحقوق الإنسان، كما هي محددة في القانون الدولي.

ثانياً- أساليب العمل

8- حتى الآن، قام المقرر الخاص بثلاث زيارات لأفغانستان منذ توليه الولاية في أيار/مايو 2022، بما في ذلك زيارة مشتركة مع رئيس الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023. وعلى الرغم من أنه لم يقم بزيارة أفغانستان أثناء إعداد هذا التقرير، فقد عمل مباشرة شخصياً أو عبر الإنترنت مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الضحايا داخل أفغانستان وخارجها، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بما في ذلك الأفغان المدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والدول والأكاديميين. ومنذ آب/أغسطس 2023، سافر في زيارات تتعلق بالولاية إلى ألمانيا وتركيا والسويد وقطر والنرويج ومملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية. والتقى بأفغان قدَّموا معلومات عن تجاربهم وحضروا مؤتمرات وتعاملوا مع الدول.

9- ويواصل المقرر الخاص الاتصال بممثلي حركة طالبان بشأن طائفة من المسائل. غير أنه تلقى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 معلومات تفيد بأن زيارة البلد لن تكون موضع ترحيب في ذلك الوقت فاختار تأجيل طلب القيام بزيارة حتى عام 2024. ويواصل المقرر الخاص بعث رسائل وطلبات إلى حركة طالبان للحصول على معلومات تتعلق بحقوق الإنسان ومتابعة الحالات الفردية.

10- وقام المقرر الخاص بتشغيل مستودع رقمي لتوثيق المعلومات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وحفظها بشكل آمن وفقاً لولايته. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2024، جمعت الولاية وحفظت أكثر من 000 3 معلومة، بما في ذلك مواد مفتوحة المصدر ومعلومات مباشرة جمعتها الولاية. ويشمل ذلك مقابلات، وبيانات الضحايا، وتقارير المجتمع المدني، ووثائق وبيانات من سلطات الأمر الواقع، فضلاً عن عدد كبير من أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية. وفي عام 2024، سيواصل المقرر الخاص تعزيز المستودع والاستفادة منه فيما يتعلق بالأنشطة الصادر بها تكليف.

11- ويلتزم المقرر الخاص بأفضل الممارسات الدولية بشأن توثيق المعلومات والتحقق منها، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أُغْفِلت في هذا التقرير التفاصيل التي يمكن أن تكشف هوية فرادى مقدمي المعلومات.

12- ويساور المقرر الخاص قلق متزايد إزاء التحديات الأمنية المتصاعدة التي تواجه رصد حقوق الإنسان وتوثيقها، ولا سيما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، وجدت منظمات أفغانية مختلفة لحقوق الإنسان سبلاً للقيام برصد وإبلاغ موثوقين عن حالة حقوق الإنسان. ويشدد المقرر الخاص على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ودائرة حقوق الإنسان التابعة لها ويهيب بالدول إلى مواصلة دعم ولاية قوية.

13- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء ارتفاع مستوى المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في سياق أفغانستان، ولا سيما في وسائط الإعلام (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي)، مما يجعل من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان فحص الحقائق والتحقق منها. وفي الواقع، غالباً ما تُؤخذ روايات متضاربة ومواقف متطرفة، وهو وضع ينبغي أن يُواجَه بمعلومات مستقلة متحقَّق منها عن حقوق الإنسان.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان للفئات التي تدعو إلى القلق بشكل خاص

ألف- النساء والفتيات

14- يقدم المقرر الخاص في هذا الفرع معلومات محدثة عن حالة النساء والفتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استناداً إلى التقارير السابقة[1].

15- فقد ظلت حالة النساء والفتيات تتدهور. وما زالت الانتهاكات المبلغ عنها سابقاً فيما يخص الحق في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة والسياسية وحرية التنقل والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والرأي والتعبير تديم التمييز الواسع النطاق والمؤسسي ضد النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة.

16- وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطبيق قاسٍ لقواعد اللباس الخاصة بطالبان منذ أوائل كانون الثاني/يناير 2024، بما في ذلك سلب النساء والفتيات حريتهن على نحو تعسفي وعنيف في بعض الأحيان لأنهن لم يمتثلن، أو يُعتبر أنهن لا يمتثلن، للأدوار الجنسانية التي حددتها لهن طالبان في المجتمع. وتلقى المقرر الخاص معلومات، تحقق منها على النحو الواجب، تفيد بأن العديد من النساء سُلِبن حريتهن تعسفاً منذ أوائل كانون الثاني/يناير 2024 بزعم انتهاكهن قواعد لباس طالبان للنساء. وظهرت العمليات في البداية في غرب كابل، وهي منطقة مأهولة بالسكان من الهزارة، ولكنها سرعان ما امتدت إلى مناطق أخرى من كابل، ولا سيما المناطق المأهولة بالطاجيك، وولايات أخرى، بما في ذلك باميان وبغلان وبلخ ودايكندي وقندوز.

17- وأثرت هذه العمليات بشكل غير متناسب على نساء وفتيات الهزارة بسبب المناطق التي أجريت فيها، مما عرضهن لأشكال متقاطعة من التمييز. وقالت امرأة من الهزارة للمقرر الخاص: "ذهب والدي إلى طالبان لإنقاذ أختي، لكنهم ضربوه وعذبوه قائلين إنه يربي فتاة بدون أخلاق. واتهموا الهزارة بأنهم ليسوا مسلمين حقيقيين". وورد أن الاعتقالات تقع في الأماكن العامة، حيث يتم اقتياد النساء والفتيات قسراً في سيارات الشرطة ثم احتجازهن في غرف مكتظة في مراكز الشرطة. وأفاد البعض بأنهم تعرضوا للعنف البدني والتهديدات والترهيب. ولم تُتح لهم إمكانية الحصول على تمثيل قانوني. وكان الإفراج عنهم مشروطاً بتقديم أحد أفراد الأسرة الذكور تأكيدات بأنهم سيلتزمون بقواعد اللباس في المستقبل.

(1) على وجه الخصوص، A/HRC/53/21.

18- وأفيد، في معظم الحالات، بأن طالبان اتصلت بأفراد الأسرة للذهاب إلى مراكز الشرطة لاصطحاب قريباتهم. غير أن المقرر الخاص تلقى أيضاً معلومات تفيد بأن بعض الأسر قضت عدة أيام في البحث عن أقاربها. وغالباً ما تواجه هذه الأسر في البداية إنكاراً بشأن احتجاز أفرادها في مكان ما، ثم يتم العثور عليهم فيه في نهاية المطاف. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان بعضهم لا يزال رهن الاحتجاز.

19- وفي وقت إعداد هذا التقرير، لا يبدو أن قواعد اللباس قد تم تطبيقها بشكل موحد في جميع أنحاء البلد، مما قد يوحي بأن الاعتقالات ربما كانت موجهة محلياً. وأصدرت سلطات الأمر الواقع أيضاً بيانات متضاربة، حيث نفى المتحدث باسم طالبان الاعتقالات وبررها أيضاً في أوقات مختلفة. وتشير تصريحات طالبان، التي أكدها من أُجْرِيَت معهم مقابلات، إلى أن النساء اللواتي يُعتبَر أنهن يقمن بالاحتجاج يُعامَلن بقسوة خاصة، لا سيما إذا كان هناك اشتباه في وجود تأثير أجنبي.

20- وهذه الحوادث هي المرة الأولى التي تفرض فيها حركة طالبان قواعد اللباس الخاصة بها بهذه الطريقة القاسية. ففي أيار/مايو 2022، أمرت جميع النساء بمراعاة "الحجاب المناسب"، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق ارتداء الشاداري (ثوب فضفاض مع غطاء للوجه) في الأماكن العامة، وألقت المسؤولية على الأقارب الذكور لفرض الحظر أو معاقبتهم هم أنفسهم. ويشدد المقرر الخاص على أن معاقبة المرأة على اختيارها للملابس يشكل انتهاكاً لحريتها في التعبير وحقها في الخصوصية. وعلاوة على ذلك، فإن إسناد المسؤولية عن ملابس المرأة إلى الرجل ينتهك إرادة المرأة ويديم التمييز ضد النساء والفتيات والسيطرة عليهن ويعزز إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك.

21- والاعتقالات القائمة على مخالفة قواعد اللباس تعسفية وتظهر التآكل المستمر لسيادة القانون. والتعسف المتزايد وعدم القدرة على التنبؤ بالقيود يخنق النساء والفتيات ويتسبب في انتشار مناخ يسوده الخوف ويمكن أن يردع الكثيرات عن مغادرة بيوتهن والوصول بالتالي إلى فرص التعلم والعمل وحتى المتاجر لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة. ويلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من الأسر المعيشية المكونة من نساء فقط في أفغانستان التي تؤثر هذه القيود عليها تأثيراً كبيراً.

22- واستخدمت سلطات الأمر الواقع أيضاً سلب الحرية تعسفاً كأداة لزيادة تقييد الحيز المدني، ولا سيما لإسكات أصوات النساء والفتيات والمدافعين عن المساواة بين الجنسين. ويرحب المقرر الخاص بالإفراج في كانون الأول/ديسمبر 2023 عن مدافعتين عن حقوق الإنسان، هما ندا باروان وزوليا بارسي[2]، بعد ما يقرب من شهرين من الاحتجاز التعسفي. وفي حالات أخرى أيضاً، يواصل المقرر الخاص متابعة الاحتجاز التعسفي للنساء والرجال بسبب تأكيدهم حقوق النساء والفتيات كما يواصل الدعوة إلى مناهضة ذلك.

23- ولا يزال العنف الجنساني مصدر قلق رئيسي، حيث أدى استيلاء طالبان على السلطة إلى تفاقم ارتفاع معدل انتشار العنف الجنساني ضد النساء والفتيات. وقد تضاءل الوضع القانوني للأفعال التي كانت جرائم جنائية بموجب قانون القضاء على العنف ضد المرأة (2009) الملغى حالياً، وهو أمر غير مقبول، بما في ذلك جرائم القتل الجنسانية (التي تشمل ما يسمى جرائم الشرف)، والاغتصاب، والعنف المسبب للأذى أو الإعاقة، بما في ذلك الضرب والجرح، والزواج القسري، والإكراه على التضحية بالنفس أو الانتحار[3].

(2) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/taliban-must-immediately-release-women-human-rights-defenders-say-un-experts.

(3) انظر https://unama.unmissions.org/handling-complaints-gender-based-violence-against-women-and-girls-afghanistan%E2%80%99s-de-facto-authorities.

24- ويساور المقرر الخاص القلق لأن رد سلطات الأمر الواقع على ادعاءات العنف الجنساني لا يفي بالمعايير الدنيا للحماية والإنصاف والمساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات والتعويض للناجيات. أولاً، بعض هذه الأفعال، بما في ذلك الزواج القسري[4] والضرب، تُعتبَر الآن قضايا مدنية بدلاً من جرائم جنائية. ثانياً، تعطي سلطات الأمر الواقع الأولوية للوساطة والآليات التقليدية لتسوية المنازعات التي تفتقر إلى نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويركز على الضحايا. ثالثاً، بعد تفكيك سلطة الادعاء السابقة، تحيل شرطة الأمر الواقع القضايا مباشرة إلى محاكم الأمر الواقع، مما يثير مخاوف بشأن احترام الضمانات الإجرائية. رابعاً، يتألف قطاع إنفاذ القانون والقضاء بحكم الواقع بشكل حصري تقريباً من الرجال، مما يمكن أن يكون رادعاً للضحايا من النساء عن المشاركة في العملية. وأخيراً، عند السعي إلى الحصول على العدالة، تجد بعض الناجيات أنفسهن متهمات بما يسمى الجرائم الأخلاقية، مثل *الزِّنا*، أو الفرار من بيوتهن. وعلى الرغم من أن سلطات الأمر الواقع قد استأنفت برنامجاً للمساعدة القانونية يمكن أن يسمح لبعض النساء بالحصول على التمثيل القانوني، فإن الرجال فقط هم الذين يمكنهم المثول أمام محاكم الأمر الواقع.

25- وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن بعض المحاميات يقدمن المشورة القانونية للضحايا.

26- وتتفاقم المشاكل المذكورة أعلاه بسبب جو الخوف الشامل، حيث تكاد تكون ثقة النساء والفتيات في سلطات الأمر الواقع منعدمة بسبب فرض قيود أخرى عديدة.

27- وبالإضافة إلى العقبات التي تحول دون الوصول إلى العدالة، تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن الناجيات من العنف الجنساني لا يستطعن الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الحماية والرعاية الصحية والخدمات الجنسية والإنجابية والدعم النفسي – الاجتماعي. وقد تم تفكيك البنية التحتية الداعمة للناجيات، مثل المراكز المتخصصة لحماية المرأة، والمساعدة القانونية، ووحدات الادعاء والمحاكم المتخصصة، ووزارة شؤون المرأة[5]. وقد تم توثيق أن بعض سلطات الأمر الواقع تعتبر ملاجئ النساء "مفهوماً غربياً" وتشدد على ضرورة بقاء النساء مع أقاربهن الذكور. ويعتبر البعض وضع الناجيات في السجون استراتيجية فعالة لضمان سلامتهن. والحظر المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية أو الأمم المتحدة يؤثر أيضاً على حصول الناجيات على الخدمات.

28- ووثق المقرر الخاص أيضاً العنف الجنساني في الفضاءات الإلكترونية[6]، ولا سيما في شكل خطاب كراهية واعتداءات جنسانية ضد الأفغانيات الناشطات سياسياً. وغالبا ما تتبنى الإهانات عبر الإنترنت لهجة جنسية وعدوانية، مرددة الروايات التي تروج لها طالبان فيما يتعلق بالأدوار المجتمعية المتوقعة للمرأة. وقد أُبلغ أيضاً عن تهديدات بالاعتداء الجنسي والاغتصاب والقتل، فضلاً عن الإهانات الإثنية. وعلى الرغم من أن الإنترنت وفرت أداة فريدة للنساء والفتيات لمواصلة المشاركة في النشاط والتواصل مع جمهور عالمي، فإن المظاهر الرقمية للعنف أنشأت فضاءً رقمياً ساماً بشكل متزايد. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الحد من مشاركتهن السياسية، وقمع أصواتهن، وعزلهن. وكما قالت مدافعة عن حقوق الإنسان للمقرر الخاص: "أنا ناشطة، أشعر بالخوف، وأتحمل صدمة نفسية بعد أن تعرضت للهجوم عبر الإنترنت، مع التهديد بالاغتصاب والقتل. وأخشى رد فعل عنيف وأن تتعرض أسرتي للأذى، لذلك سألتزم الصمت".

(4) A/78/338، ولا سيما الفقرتان 11 و12.

(5) S/2023/725، الفقرة 65.

(6) انظر http://www.afghanwitness.org/reports/violence-behind-a-screen%3A-rising-online-abuse-silences-afghan-women--.

29- ولا تزال حرية التنقل مقيدة، وتصر سلطات الأمر الواقع على تنفيذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذه المحظورات. وقد وثق المقرر الخاص، في خوست وزابل، قيوداً جديدة توجه النساء إلى عدم زيارة الأسواق أو المتاجر المحلية دون وجود محرم (مرافق ذكر)[7]. وفي قندهار، زار مسؤولون من وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سلطة الأمر الواقع محطة للحافلات للتأكد من أن النساء لا يسافرن مسافات طويلة من دون *محارم*. وأصدروا أيضاً تعليمات لسائقي الحافلات بعدم السماح للنساء بالصعود دون محرم. وبالمثل، منع مسؤولون من وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سلطة الأمر الواقع، في ولاية بكتيا، النساء اللاتي ليس لديهن *محارم* من الوصول إلى المرافق الصحية[8]. ويزيد هذا الفرض المنهجي للقيود من تقييد حرية تنقل المرأة ويضع الأرامل والنساء اللاتي لا يعشن مع رجل لأسباب مختلفة في وضع هش بشكل خاص.

30- ولا يزال عدد المحظورات والقيود المفروضة على حقوق وحريات النساء والفتيات يتصاعد. وهناك أيضاً مستوى عالٍ من عدم اليقين بشأن القواعد وإنفاذها. وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يقر بالمعلومات التي تشير إلى أن بعض القيود لا تنفذ بصرامة في جميع أنحاء البلد ويرحب بهذه المرونة، فإن مجرد وجود هذه المحظورات وإمكانية إنفاذها على نحو لا يمكن التنبؤ به يخلقان ضغوطاً هائلة على النساء والفتيات وأسرهن. فهن يعيشن في خوف دائم، وغالباً ما يمتثلن لقواعد طالبان بدافع الضرورة المتصورة، لكنهن يبقين عرضة للعقاب في أي لحظة. وتصر سلطات الأمر الواقع على قمع النساء والفتيات وإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز في جميع جوانب الحياة. ويكرر المقرر الخاص التأكيد على أن مستوى التمييز ضد النساء والفتيات يثير قلقاً بالغاً من أن النساء والفتيات يتعرضن للاضطهاد على أساس جنساني، وهو جريمة ضد الإنسانية[9]، وأن الطابع المؤسسي والمنهجي والواسع النطاق يبرر وصفه على أنه "فصل عنصري جنساني". وسيقدم تقريراً أكثر استفاضة عن هذه المسألة في الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه.

31- وقد تأثر المقرر الخاص بمئات القصص الفردية لنساء وفتيات في أفغانستان ما زلن يظهرن شجاعة وصموداً هائلين وسط انتهاكات خطيرة ويومية لحقوقهن. وهو يعرب عن إعجابه العميق بأولئك الذين يواصلون المطالبة بمكانهم في المجتمع، ويدافعون عن حقوقهم، ويطالبون بالمساءلة، ويجدون طرقاً مبتكرة لضمان احتفاظ النساء والفتيات بإمكانية الحصول على بعض الخدمات على الأقل على الرغم من القيود المستمرة.

32- ويعتقد المقرر الخاص أن أفغانستان لا يمكن أن تنجح في الاندماج من جديد في المجتمع الدولي بينما يتعرض نصف سكانها للقمع والإقصاء المنهجي من الحياة العامة. ويعتمد السعي الفعال لتحقيق السلام والتنمية والنمو الاقتصادي المستدامين على الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان للجميع.

باء- الأطفال والشباب

33- تواجه أفغانستان حالياً تحديات متعددة الأبعاد في حماية الأطفال، سواء من الناحية القانونية أو على مستوى السياسات أو من الناحية العملية. وكان تحديات عديدة قائمة قبل آب/أغسطس 2021، ولكن بعضها تفاقم في ظل حكم طالبان. وكنتيجة لذلك، أصبح الأطفال ضعفاء للغاية، ليس لأنهم معرضون للانتهاكات الجسيمة ولأنهم أهداف محتملة للتطرف فحسب، بل أيضاً لأنهم يتحملون وطأة الفقر والأزمة الإنسانية.

(7) A/78/628-S/2023/941، الفقرة 36.

(8) انظر https://unama.unmissions.org/human-rights-monitoring-and-reporting-0.

(9) A/78/338 و A/78/338/Corr.1، الفقرة 19.

ومنذ آب/أغسطس 2021، لم ترجع طالبان، في جهودها لحماية الأطفال، إلى القوانين المحلية القائمة، مثل قانون حماية حقوق الطفل، وقانون منع التحرش ضد النساء والأطفال أو سياسات من قبيل السياسة الوطنية لحماية الطفل. ولم تتخذ أيضاً إجراءات لمواءمة نهجها مع القانون الدولي. ويساور المقرر الخاص القلق لعدم وجود قانون حالياً لمحاسبة من يرتكبون الجرائم ضد الأطفال، ولأن الادعاءات كثيراً ما تُعالَج من خلال آليات غير قضائية، حيث تواجه الفتيات على وجه الخصوص تمييزاً جنسانياً.

34- ووفقاً لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال 519 4 انتهاكاً في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022[10]، وكان القتل والتشويه هما الأكثر شيوعاً. ونُسِبَ معظمها إلى حركة طالبان. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الذين يقتلون أو يُصابون، لا سيما بسبب الحوادث المتعلقة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد عرضهم الوصول إلى المناطق الملغومة التي لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل لمزيد من مخاطر التعرض لهذه الحوادث. ويشدد المقرر الخاص على الحاجة الماسة إلى معالجة المشكلة على وجه الاستعجال وبشكل منهجي.

35- وتلاحظ المقررة الخاصة حدوث انخفاض في تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولكنها تشدد على أن الأطفال ما زالوا يُستخدَمون في الأدوار القتالية وأدوار الدعم.

36- ولا يزال الأطفال يتعرضون للاغتصاب والعنف الجنسي والممارسات الضارة، مثل باتشا بازي[11] وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ولا يوجد حتى الآن قانون وطني لمنع زواج الأطفال. وعلى الرغم من أن طالبان أصدرت أمراً يحظر الزواج القسري، فإن المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء الادعاءات التي تفيد بأن أفراد حركة طالبان متورطون في حالات الزواج القسري وزواج القاصرات دون أن تترتب على ذلك عواقب قانونية، لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

37- ويشعر المقرر الخاص بالجزع أيضاً إزاء ارتفاع معدل الانتحار المبلغ عنه بين الفتيات الصغيرات، لا سيما في جنوب البلد. وتشير بعض التقارير إلى أن 50 في المائة من حالات الانتحار ترتكبها فتيات صغيرات. وكانت هناك أيضاً ادعاءات بوقوع أعمال عنف وسوء معاملة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، ضد الفتيان في بعض المدارس الدينية، وتفيد التقارير بأن مدرسيهم هم من ارتكبوها دون عقاب. وغالباً ما يتم إخفاء هذه الحوادث بسبب المخاطر الأمنية والوصم الاجتماعي، مما يؤدي إلى عدم وجود دعم بدني ونفسي – اجتماعي للطفل الناجي أو وجود دعم محدود.

38- ويعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه إزاء عدم وجود ضمانات قانونية للأطفال ويسلط الضوء على أن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يشدد على الحاجة إلى سلامتهم البدنية ورفاههم العقلي والمسؤولية عن اتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات. ويساور المقرر الخاص القلق لأن سلطات الأمر الواقع لم تشن حملات توعية للمعلمين الجدد ولم تبذل سوى القليل جداً من الجهد للتصدي لإساءة معاملة الأطفال في ضوء التزاماتها الدولية.

39- ويشير المقرر الخاص بقلق إلى الانتشار الواسع لانعدام الأمن الغذائي والمائي الذي يتضرر منه الأطفال. وكما ذكرت المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، واجه ما يقرب من 8 ملايين طفل في أفغانستان، أي ما يقرب من واحد من كل ثلاثة، مستويات من الجوع بلغت حد الأزمة في نهاية عام 2023. وتتفاقم هذه الحالة الأليمة بسبب الظروف الجوية القاسية، التي لا تهدد توافر الغذاء والمياه النظيفة فحسب، بل تطرح أيضاً مخاطر صحية، مثل سوء التغذية وضعف جهاز المناعة. وينشأ من الجمع بين الجوع والظروف الجوية وضع خطر للأطفال يؤثر على نموهم البدني والمعرفي ويؤدي إلى كرب نفسي[12].

(10) S/2023/893، الفقرة 21.

(11) ممارسة يشتري فيها الرجال الأولاد ويحافظون عليهم للترفيه والاستغلال الجنسي.

(12) انظر www.savethechildren.net/news/one-three-children-afghanistan-enter-2024-facing-crisis-levels-hunger.

40- وقد سبق للمقرر الخاص أن أبلغ عن التغييرات المفزعة التي طرأت على نظام التعليم منذ استيلاء الطالبان على السلطة. ففي 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت وزارة التعليم العالي في سلطة الأمر الواقع توجيهاً لمراجعة وحذف الكتب من مكتبات الجامعات الخاصة التي تتعارض مع الفقه الحنفي والمواد الأخرى التي تعتبر غير مناسبة أيديولوجياً.

41- ولئن كانت الفتيات بعد الصف السادس قد مُنِعن من الحصول على التعليم، فإن الفتيان شهدوا أيضاً تدهوراً ملحوظاً في نوعية التعليم. وعلى الرغم من أن سلطات الأمر الواقع قد عينت 000 55 معلم جديد، ومنهم نساء، مع إبعاد المعلمات من المدارس الإعدادية والثانوية، فإن المعلمين الذكور المعينين حديثاً يفتقرون في كثير من الأحيان إلى التخصص المناسب في المواد ويركزون في الغالب على التعاليم الدينية[13].

42- وقد شهدت البيئة التعليمية أيضاً زيادة في العقاب البدني، مثل الضرب والصفع وجلد الأقدام، مما أنشأ مناخاً يسوده الخوف[14]. ويشدد المقرر الخاص على الحاجة الماسة إلى تهيئة بيئة آمنة وخالية من العنف للأطفال، مشدداً على الحظر المفروض على العقوبة البدنية في جميع الأماكن، بما في ذلك المؤسسات التعليمية تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل.

43- ويلاحظ المقرر الخاص أن هناك تقارير تفيد بحدوث انخفاض ملحوظ في التحاق الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً بالمدارس، لا سيما في المناطق الحضرية. ويلتحق 44 في المائة فقط بالمدارس الثانوية، حيث يبدو أن الكثيرين يتخلون عن مساعيهم التعليمية قبل الأوان للبحث عن عمل لإعالة أسرهم بسبب الظروف الاقتصادية القاسية[15]. غير أن نسبة الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 13 و18 عاماً ولا يشاركن في أي أنشطة تعليمية تبلغ ضعف نسبة نظرائهن من الذكور[16].

44- ويشدد المقرر الخاص على الحاجة الماسة إلى تعليم منصف وسهل المنال وشامل، ويشدد كذلك على أهمية توفير تعليم يفي بالمعايير الدولية، بالإضافة إلى التعليم الديني، مبرزاً أن الحق في التعليم يمكِّن الأفراد من المساهمة في رفاه بلدهم وتنميته.

45- ويرحب المقرر الخاص بأوجه التقدم المحرز في الالتحاق بالمدارس الابتدائية الذي استفادت منه الفتيات ومن هم في المناطق الريفية بسبب الانخفاض الكبير في الأعمال العدائية، مما أدى إلى تضييق الفوارق بين الجنسين والتفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية[17]. وتزعم سلطات الأمر الواقع أن أكثر من 000 1 مدرسة جديدة بُنِيت. غير أن ملايين الأطفال الأفغان الذين تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و12 عاماً ما زالوا خارج المدرسة[18].

46- ويكرر المقرر الخاص الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحظر المفروض على تعليم الفتيات فوق الصف السادس. فاعتباراً من آذار/مارس 2023، لم يتجاوز عدد الفتيات اللائي يلتحقن بالمدارس الثانوية على المستوى الوطني 3 في المائة فقط، وهو انخفاض حاد من معدلات الحضور التي كانت تتراوح بين 14 و24 في المائة قبل استيلاء طالبان على السلطة. ومما يثير القلق أن خريجي المدارس الثانوية البالغ عددهم 234 84 خريجاً الذين أجروا امتحانات القبول في الجامعة في عام 2023 لم يكن أي منهم امرأة أو فتاة.

(13) انظر www.hrw.org/sites/default/files/media_2023/12/afghanistan1223_web.pdf.

(14) المرجع نفسه.

(15) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/975d25c52634db31c504a2c6bee44d22-0310012023/original/Afghanistan-Welfare-Monitoring-Survey-3.pdf.

(16) المرجع نفسه.

(17) المرجع نفسه.

(18) المرجع نفسه.

47- ويسلم المقرر الخاص بأهمية مبادرات التعليم المجتمعي والتعليم البديل. فمن خلال الاستفادة من الشبكات غير الرسمية والموارد المحلية، والمنصات الرقمية بشكل متزايد، تهدف هذه المبادرات إلى الحفاظ على استمرارية التعليم. وتفيد التقارير بأن 37 في المائة من الفتيات التحقن ببيئات تعليمية بديلة، أساساً في المدارس الدينية، مثل المؤسسات الإسلامية الرسمية أو المدارس الدينية الإسلامية[19].

48- ويوجه المقرر الخاص الانتباه إلى العواقب الوخيمة لحظر التعليم القائم على النوع الاجتماعي، مشدداً على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الطويلة الأجل. ويحذر المقرر الخاص من أن هذا الحظر لا يعزز المعايير الأبوية فحسب، بل يعزل أيضاً الفتيات عن المجتمع الأوسع نطاقاً، ويعوق نموهن الاجتماعي وتشكيل شبكات داعمة، ويثير مشاعر انعدام القيمة والعجز وتراجع احترام الذات.

49- ويحذر المقرر الخاص من نظام تعليمي يركز بشكل مفرط على الدين. فنهج غير متوازن من هذا القبيل لا يعرض للخطر آفاق مستقبل الأطفال ويؤثر سلباً على رفاههم الفكري والنفسي فحسب، بل يؤثر سلباً أيضاً على الاقتصاد وبالتالي على الاستقرار والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جيم- الأقليات

50- إن أفغانستان بلد متعدد الإثنيات واللغات والأديان، ويتألف من البشتون والطاجيك والهزارة والأوزبك والتركمان والأيماك والبلوشستانيين، فضلاً عن السنة والشيعة والسيخ والهندوس والبهائيين والمسيحيين والأحمدية والإسماعيلية والعديد من الطوائف الدينية والإثنية واللغوية الأخرى. ويلاحظ المقرر الخاص أن الشمول والتماسك الاجتماعي أمران حاسمان لمستقبل سلمي ولتنمية أفغانستان.

51- ومصطلح "الأقليات" متنازع عليه أحياناً في أفغانستان[20]. فالطوائف المهمشة بسبب انتمائها الإثني أو الديني أو اللغوي لم تتمتع قط بالحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بها. بل على العكس من ذلك، عانت جميع الطوائف في تاريخ أفغانستان المضطرب، مع قدرة كل منها على الادعاء بأنها مرت بفترات من التمييز والاستبعاد دون اعتراف أو مساءلة عن معاناتها.

52- وبعد آب/أغسطس 2021، ازداد الوضع سوءاً ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق من أن الأقليات معرضة لخطر متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان مع تصاعد التوترات بين مختلف المجتمعات المحلية، التي يدعي كل منها في كثير من الأحيان أنه محروم ويتعرض للهجمات. وقد أدت إلى مزيد من التهميش الجرائم المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية من قبل مختلف الجهات الفاعلة، والسياسات والممارسات التمييزية، والغموض بشأن استمرار الممارسات السابقة، وقرارات الإصلاح الزراعي الغامضة، وانخفاض التمثيل في السياسة وحكومة الأمر الواقع، من بين أمور أخرى. وفي الوقت نفسه، أدت التوترات بين الطوائف أيضاً إلى مشاعر معادية للبشتون ومثيرة للقلق أيضاً. ويحذر المقرر الخاص من الإجراءات التمييزية أو الإقصائية التي تتخذها أي سلطة أو طائفة، ويشدد على ضرورة التفاهم والحل السلمي للمنازعات.

53- وأحاط المقرر الخاص علماً بتقارير تفيد بانعقاد اجتماعات بين سلطات الأمر الواقع والأقليات تطمئن فيها طالبان تلك الأقليات بشأن عدم التمييز وتعرض معالجة الشواغل المحددة للأقليات. وعلى نفس المنوال، اتخذت طالبان في تشرين الأول/أكتوبر خطوة نادرة بتعيين ممثل عن الطائفتين الهندوسية والسيخية في المجلس البلدي الفعلي لكابل. ويشعر المقرر الخاص بالتشجيع إزاء هذه الخطوات الصغيرة ويأمل أن تؤدي إلى دليل ملموس على إحراز تقدم.

(19) في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، صرح المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم في سلطة الأمر الواقع أنه لا توجد قيود عمرية على التحاق الفتيات بالمدارس الدينية الإسلامية التي تسيطر عليها الحكومة.

(20) لأغراض هذا التقرير، يرد وصف للأقليات وفقاً للتعريف الذي استخدمه المقرر الخاص المعني بالأقليات (A/75/211، الفقرة 20).

دال- الهجمات الموجهة ضد الأقليات الإثنية والدينية

54- لقد وثق المقرر الخاص ما لا يقل عن سبع هجمات نفذت ضد المسلمين الشيعة من إثنية الهزارة بين أيلول/سبتمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، مما يشكل زيادة مقلقة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

55- ففي غضون شهر واحد، أدت ثلاث هجمات مميتة أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها إلى مقتل 40 شخصاً وإصابة 86 آخرين وفقاً للأرقام التي تم التحقق منها من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبيانات التي تلقاها المقرر الخاص. وأشارت إعلانات المسؤولية الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان إلى أنها استهدفت المسلمين الشيعة. وشملت الهجمات انفجاراً وقع في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مسجد شيعي في ولاية بغلان وانفجارات استهدفت نادياً رياضياً في 26 تشرين الأول/أكتوبر وحافلة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في دشت برجي، وهو حي تقطنه أغلبية من الهزارة في كابل[21]. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان أيضاً مسؤوليته عن هجوم على حافلة ركاب في 6 كانون الثاني/يناير 2024 في الحي نفسه في كابل أسفر عن مقتل وإصابة ما لا يقل عن 25 شخصاً.

56- وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت ثلاث عمليات إطلاق نار في هرات بين 22 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023 عن مقتل تسعة أشخاص في المجموع، من بينهم أربعة من أعضاء مجلس العلماء الشيعة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هذه الهجمات. ورداً على الهجمات، تظاهر المئات من الهزارة سلمياً في مدينة هرات مطالبين بالعدالة والأمن.

57- ووصفت وزارة الداخلية التابعة لسلطة الأمر الواقع الحادث الأخير في هرات بأنه "هجوم إرهابي" وأعربت عن تعازيها للضحايا. وورد أن الحاكم التابع لسلطة الأمر الواقع التقى بمجتمعات الهزارة وأشار إلى أن تحقيقات ستُجرى في الحدث. وتلقى المقرر الخاص معلومات من سلطات الأمر الواقع تفيد بحدوث اعتقالات لاحقة فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في هيرات.

58- وكما أشار المقرر الخاص في تقريره السابق، يبدو أن هذا النوع من الهجمات واسع الانتشار ومنهجي ويحمل بصمات الجرائم الدولية.

59- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن عدد أسر السيخ والهندوس التي تقيم في أفغانستان قد انخفض أكثر بسبب الحالة الأمنية والاقتصادية. ويشير ممثلو الطوائف إلى أن حوالي 50 أسرة من السيخ والهندوس ما تزال في أفغانستان. وأبلغت طوائف أخرى غير مسلمة أيضاً المقرر الخاص بأنها تتعرض للتهديدات والعنف وتخشى الاحتجاز التعسفي.

60- ويدعو المقرر الخاص إلى تعزيز تدابير الحماية والمساءلة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان لحماية الأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك طائفة الهزارة والطائفة الشيعية والصوفية والهندوسية والسيخية، من الهجمات. وهو يلتزم بالدعوة على الصعيدين الوطني والدولي إلى إجراء تحقيقات تؤدي إلى إقامة العدل ومنع مزيد من الاضطهاد.

هاء- المنازعات المتصلة بالأراضي

61- تعاني أفغانستان منذ أجيال من المنازعات المتصلة بالأراضي. وغالباً ما تكون المنازعات بين الطوائف المختلفة أو تتعلق بإدارة المياه والأراضي الخصبة والموارد المعدنية، فضلاً عن الصراعات على السلطة والثروة. وتسبب استيلاء طالبان على السلطة أيضاً في حدوث تحول في التوازنات الدقيقة للقوى

(21) انظر https://unama.unmissions.org/sites/default/files/english_hr_update_22jan_2024.pdf.

وتمثيل الطوائف، بما في ذلك على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات والولايات وفي النظام القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة العدل التابعة لسلطة الأمر الواقع لجنة لمنع الاستيلاء على الأراضي واستردادها، وطالبت حتى الآن بنحو 000 700 فدان من الأراضي كممتلكات للدولة. وبينما يلاحظ المقرر الخاص أن الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة عن طريق الفساد منتشر على نطاق واسع منذ عقود، فإنه يحذر من أن أي إعادة تخصيص للأراضي ينبغي أن تتبع المعايير الدولية وألا تؤدي إلى عمليات إخلاء قسري أو انتهاكات أخرى.

62- وقد ظهرت الآثار المتتالية لجميع هذه التطورات بأوضح صورة في المنازعات على الأراضي بين ملاك الأراضي وطوائف الهزارة والأوزبك والتركمان والطاجيك الذين يُعتبر أن لديهم صلات أوثق بطالبان. وقد تلقى المقرر الخاص هذه المطالبات في ولايات مختلفة، بما في ذلك بغلان وباميان ودايكندي وفارياب وغزني وغور وجوزجان وكابل ومزار الشريف وسربل وتخار وأروزكان.

63- وأبلغ العديد من المطالبين في المنازعات المتصلة بالأراضي المقرر الخاص بأن الأراضي يعاد في بعض الحالات تخصيصها لأفراد من جماعة إثنية أخرى أو لحركة الطالبان على أساس مطالبات تاريخية متنازع عليها من خلال قرارات تتخذها لجان أو محاكم تابعة لسلطة الأمر الواقع، ويعتبرونها متحيزة وغير عادلة. وبالإضافة إلى فقدان الأراضي، غالباً ما يضطر الملاك السابقون إلى دفع تعويضات للملاك الجدد. وتلقى المقرر الخاص شكاوى من أقليات إثنية ودينية بشأن حوادث عنف وأضرار للممتلكات وتخويف. وقال أحد الرجال للمقرر الخاص: "إنهم يتلقون أنواعاً مختلفة من التهديدات عن طريق الهاتف أو شخصياً، وهناك حالات يذهب فيها الكوتشي مسلحين إلى منزل لإجبارهم على التوقيع على أوراق نزاع على الأرض.... ثم تفحص محكمة طالبان هذه الأوراق وتتخذ قرارات غير عادلة، يتم تنفيذها بالقوة".

64- وعلى الرغم من أن مستوى مشاركة طالبان في المنازعات المتصلة بالأراضي يختلف، فإن المقرر الخاص يشدد على أن سلطات الأمر الواقع يجب أن تفي دائماً بالحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة وأن توفر الحماية من عمليات الإخلاء القسري. وتقع على عاتق سلطات الأمر الواقع مسؤولية التحقيق في مزاعم التهديدات والعنف للحصول على الأراضي ومحاسبة المسؤولين عنها. ويكرر التأكيد على أن جميع عمليات الإخلاء تتطلب تبريراً قانونياً وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في الحالات التي يتم فيها استصلاح الأراضي التي يدعى أنها أخذت بصورة غير قانونية من الدولة.

واو- الميل الجنسي والهوية الجنسانية

65- كانت التحديات التي واجهها مجتمع الميم الموسع في أفغانستان هائلة قبل التغييرات السياسية في عام 2021. فتاريخيا، عاش العديد من أفراد مجتمع الميم الموسع في أفغانستان في سرية، وأخفوا هويتهم الجنسية أو توجههم الجنسي بسبب الخوف من رفض العائلات ووصمة العار المجتمعية والملاحقة القضائية. ومنذ انهيار الجمهورية الإسلامية، أصبح وضعهم أكثر خطورة.

66- وأبلغ أفراد مجتمع الميم الموسع في أفغانستان المقرر الخاص أنهم يتعرضون لصعوبات شديدة. وفي المقابلات، أشاروا إلى أن أولئك الذين أصبح ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية أو تعبيرهم الجنساني غير المطابق معروفاً لدى سلطات الأمر الواقع يواجهون الاضطهاد الجنساني وسوء معاملة خطيرة. وقد ظهرت روايات مقلقة عن أشخاص يتعرضون لعنف بدني وجنسي في السجون، ربما يصل إلى حد التعذيب، على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. وقال أحد الأفراد الذين رووا تجربتهم المروعة للمقرر الخاص: "لقد تعرضت للضرب والتعذيب والاغتصاب الجماعي عدة مرات خلال فترة سجني التي دامت 16 يوماً".

67- ونتيجة لذلك، اضطر العديد من الأشخاص إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة أو في أماكن أبعد من ذلك. ولكنهم، حتى كلاجئين، تتفاقم معاناتهم بسبب ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية، مما يضيف طبقات من التعقيد إلى التحديات المشتركة بين اللاجئين الأفغان الآخرين. وقد أثبتت الحياة في المنفى أيضاً أنها محفوفة بالتحديات. فقد تحدث أحد الأشخاص في باكستان بتفصيل عن تجربته المؤلمة للمقرر الخاص: "أراد مالك العقار اغتصابي، فصرخت، مما دفع الجيران إلى إنقاذي". وعلاوة على ذلك، أفيد بأنهم يواجهون تحديات شديدة في الحصول على وثائق الهوية، سواء في أفغانستان أو في الخارج. وأطلع أحد الأشخاص المقرر الخاص على ما يلي: "اقتادني رجل مسن إلى غرفة لأخذ بصماتي. وأثناء استخدام آلة بصمات الأصابع، لمس يدي بشكل غير لائق. وسحبت يدي، لكنه قال إن كنت تريد جواز سفر، فعليك أن تفعل ما أقوله لك. ثم ذهب لشرب الماء وأغلق الباب وشرع في لمس جسدي، وبعد أن انتهى، فتح الباب وقال يمكنك الذهاب".

68- ويشعر المقرر الخاص بالارتباك إزاء الروايات التي سمعها عن الانتهاكات الجنسانية والتمييز ضد الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية. فالوصمة الاجتماعية والمحرمات الموجودة مسبقاً، التي تفاقمت بسبب أيديولوجية طالبان التمييزية جنسانياً، تنشئ عقبات إضافية أمام وصولهم إلى العدالة والخدمات. ويشدد المقرر الخاص على أهمية الاعتراف بهويتهم ودعمهم دون تحيز وحمايتهم من التمييز والمضايقة والعنف.

زاي- الأشخاص ذوو الإعاقة

69- تنتشر الإعاقة في أفغانستان انتشاراً واسعاً. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من ضعف متزايد في أوقات الأزمات، بما في ذلك من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية، التي تشمل المساعدات الإنسانية. وتواجه الأفغانيات ذوات الإعاقة أشكالاً متقاطعة من التمييز. وفي كثير من الأحيان، يُنظَر إليهن على أنهن عبء على أسرهن وهن معرضات بشكل متزايد لخطر العنف داخل المنزل وخارجه[22].

70- وتلقى المقرر الخاص تقارير من أفغان ذوي إعاقة ينتقدون وزارة شؤون الشهداء والمعوقين التابعة لسلطة الأمر الواقع لوقفها أو قطعها الدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، مما أدى في بعض الحالات إلى احتجاجات. وتفيد سلطات الأمر الواقع أنها سجلت، حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أكثر من 000 180 شخص من ذوي الإعاقة يتلقى حوالي 75 في المائة منهم مساعدة شهرية[23]. وقد أبلغ الأشخاص ذوو الإعاقة المقرر الخاص مراراً وتكراراً بأنهم يريدون المشاركة، على قدم المساواة، في جميع أشكال التطورات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية في جميع المراحل. وبالإضافة إلى ذلك، يريدون أن يتم تمثيلهم في منصات وعمليات صنع القرار.

71- ويلاحظ المقرر الخاص أن أن طالبان قد أولت اهتماماً لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنه يشدد على أن التعامل مع هذه الفئة ينبغي أن يتحول من نموذج قائم على الأعمال الخيرية إلى نهج قائم على الحقوق. ويدعو طالبان إلى مواصلة زيادة دعمها المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن مضاعفة جهودها فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم وتمثيلهم في جميع جوانب الحياة العامة.

(22) انظر www.hrw.org/report/2020/04/28/disability-not-weakness/discrimination-and-barriers-facing-women-and-girls.

(23) انظر https://tolonews.com/afghanistan-187036.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- الحيز المدني: حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي

72- ظل الحيز المدني يتقلص داخل أفغانستان مع استمرار حركة طالبان في القبض على الأشخاص الذين ينتقدون سياساتها وقيادتها واحتجازهم تعسفاً، مما أثار في بعض الحالات تساؤلات حول الاختفاء القسري. وصرحت طالبان في آب/أغسطس 2023 أن أي شخص يعمل ضد المصالح الوطنية والدين، بما في ذلك الصحفيون، سيُعتَقَل[24]. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء انهيار الحيز المدني. وقد أهاب بطالبان، مع غيره من المكلفين بولايات، إلى وقف الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأفراد بسبب آرائهم. والتمس منها، في مناسبات متعددة، الإفراج دون قيد أو شرط عن المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال التعليم والعاملات في المنظمات غير الحكومية والصحفيات.

73- وكان لقمع طالبان الحيز المدني أثر مخيف تجلى من خلال الرقابة الذاتية وأثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والأقليات الإثنية والدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تحولت إلى داخل البيوت إلى حد كبير الاحتجاجات المطالبة بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

74- والعدد القليل من منظمات حقوق الإنسان التي لا تزال موجودة تواجه تهديدات بالإغلاق، مما يعوق قدرتها على الانخراط في أعمال الدعوة أو المبادرات الرامية إلى تعزيز التغيير الاجتماعي. وكثير من الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية تحولت في وقت لاحق إلى تقديم المعونة الإنسانية. وأعادت عدة منظمات يقودها الأفغان تأسيس نفسها في الخارج وهي تقوم برصد حقوق الإنسان، على الرغم من أنها تفيد بأن جمع المعلومات والتحقق منها أصبح يشكل تحدياً متزايداً.

75- ومنذ أيلول/سبتمبر 2023، وثقت المقررة الخاصة معلومات حول عشرات الاعتقالات للمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني والصحفيين، مما يمثل زيادة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، تابع المقرر الخاص بانتظام مع سلطات الأمر الواقع حالات الأشخاص الذين اعتُقلوا قبل أيلول/سبتمبر 2023، مثل مرتضى بهبودي ومطيع الله ويسا، اللذين أُطلق سراحهما في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك رسول بارسي عبدي الذي لا يزال محتجزاً[25].

76- ويبدو أن الاعتقالات تتعلق بآراء ومعتقدات وأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة المساواة بين الجنسين والعاملين في المنظمات غير الحكومية والصحفيين. وقد استُهدِف بشكل غير متناسب الأشخاص المشتبه في تعاونهم مع منظمات أجنبية. ولكن، من الصعب تمييز أسباب الاعتقالات لأن المحتجزين لا يُتَّهمون عادة بارتكاب جريمة[26]. وتزعم سلطات الأمر الواقع أن القضايا توجد قيد التحقيق، لكن المحتجزين لا يمثلون عادة أمام محكمة.

(24) https://afjc.media/english/index.php/events/press-release/afjc-releases-2023-annual-report-on-media-freedom-in-afghanistanmedia-freedom-in-afghanistan.

(25) انظر الرسالتين OTH2023/22 وOTH2023/24، المتاحتين في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27964 وفي https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27986.

(26) الاستثناء الملحوظ هو الحكم بالسجن لمدة عام واحد الذي صدر بحق مدير محطة إذاعية مستقلة في دايكندي في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023.

77- وقد وثق مركز الصحفيين الأفغان 61 حالة من حالات اعتقال الصحفيين في عام 2023، ويمثل ذلك انخفاضاً بالمقارنة مع 119 حالة اعتقال وُثّقت في عام 2022. وأُبْلغ المقرر الخاص، في اتصالاته مع وسائط الإعلام، بالتهديدات والخوف من الاعتقالات، مما زاد من صعوبة مواصلة الصحفيين لعملهم. وقد أُلقي القبض على صحفيين للاشتباه في تعاونهم مع وسائل إعلام أجنبية، وكثيراً ما كان الإفراج عنهم مشروطاً بالامتناع عن هذا التعاون.

78- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن القيود المفروضة على دور النشر ومحلات بيع الكتب والمكتبات لمنع توزيع الكتب التي ترى لجنة تقييم الكتب التابعة لطالبان أنها "مخالفة للشريعة الإسلامية والقيم الوطنية والثقافة الأفغانية"[27]. وطبقت طالبان القيود من خلال عمليات تفتيش محلات بيع الكتب ودور النشر ونظام الترخيص[28]. ويساور المقرر الخاص القلق لأن هذه القيود تنتهك دون مبرر حقوق الأفغان في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها.

باء- سيادة القانون

79- إن الاضطرابات العميقة في البنية القانونية لأفغانستان منذ آب/أغسطس 2021، بما في ذلك تعليق الدستور والقوانين، فضلاً عن الإنفاذ غير المتسق للقوانين وانعدام الشفافية والوضوح بشأن عمليات وضع القوانين، عرضت للخطر مبدأ اليقين القانوني، الذي هو حجر الأساس في سيادة القانون.

80- وقد أضرت تلك التغييرات أيضاً بالالتزامات الدولية المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك، في جملة أمور، افتراض البراءة، واستقلال القضاء، والحق في الدفاع القانوني.

81- وظلت طالبان تخضع الأشخاص للعقاب البدني علناً، وغالباً ما يشمل هذا العقاب مجموعات، مما ينتهك حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فعلى سبيل المثال، تشير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى حادث وقع في 16 آب/أغسطس 2023 مورس في الجلد علناً على مجموعة مؤلفة من 19 شخصاً (امرأتان و17 رجلاً) في ملعب رياضي في سربل. وبالمثل، مورس الجلد في 17 أيلول/سبتمبر 2023 في زابل على مجموعة مؤلفة من تسعة أشخاص (تشمل امرأة وثمانية رجال) في ملعب رياضي آخر[29]. ويدعو المقرر الخاص مرة أخرى سلطات الأمر الواقع إلى الامتناع عن تنفيذ العقوبة البدنية.

82- وعلاوة على ذلك، أدى ادعاء التزام طالبان بالشريعة الإسلامية إلى فرض عقوبة بدنية على ما تعتبره جرائم أخلاقية أو جنسية، بما في ذلك العلاقات غير المشروعة والزنا واللواط، فضلاً عن الجرائم التقليدية، مثل السرقة. ويشير تقرير صادر عن المنظمة غير الحكومية "الشاهد الأفغاني" إلى أن سلطات الأمر الواقع قامت، في الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بإصدار 71 إعلاناً عن عقوبات قائمة على الشريعة، شملت 417 فرداً. وزعمت المنظمة، في التقرير، أنه تم الإعلان عن تسعة أحكام بالقصاص، أدى اثنان منها إلى إعدام فردين متهمين بالقتل في كانون الأول/ديسمبر 2022 وحزيران/يونيه 2023، في حين حصل الأفراد السبعة الآخرون على عفوٍ[30].

(27) انظر https://moic.gov.af/ar/node/2485.

(28) انظر https://moic.gov.af/en/officials-department-information-and-culture-visited-printing-houses-and-bookstores-taloqan-city.

(29) انظر https://unama.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_situation_in_afghanistan_jul-sep_2023.pdf.

(30) انظر www.afghanwitness.org/reports/one-year-of-sharia-punishments.

جيم- الحق في الحياة والأمن الشخصي، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والتعذيب وسوء المعاملة

83- يعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق إزاء انتشار حالات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري. ويشدد على أن أفغانستان ملزمة بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وتلقى المقرر الخاص روايات مباشرة من الضحايا ومعلومات من منظمات غير حكومية[31] تشمل مجموعة واسعة من الانتهاكات، من جملتها الانتقام والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، مما يبرز الطابع الواسع الانتشار لهذه الانتهاكات في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وثَّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكثر من 600 1 حالة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع أثناء الاعتقال والاحتجاز، وشمل نصفها التعذيب وغيره من الأفعال اللاإنسانية[32].

84- وقد جرى تنبيه المقرر الخاص إلى عمليات قتل خارج نطاق القضاء وسوء معاملة وتعذيب لأفراد أمن سابقين ومسؤولين حكوميين. ويثير انعدام المساءلة السائد عن تلك الانتهاكات الجسيمة وتفشي الإفلات من العقاب شكوكاً جدية بشأن التزام سلطات الأمر الواقع أو قدرتها على إنفاذ سيادة القانون وتقديم الجناة إلى العدالة. ويؤكد المقرر الخاص أن الحالة تتطلب اهتماماً عاجلاً وشاملاً من المجتمع الدولي. ويدعو إلى اتخاذ تدابير فورية لحماية الضحايا ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان الوفاء الفعلي بالالتزامات الدولية لأفغانستان في مجال حقوق الإنسان وإنفاذها.

85- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ قضاة ومدعون عامون عملوا مع الجمهورية الإسلامية المقرر الخاص أنهم يواجهون ظروفاً قاسية، ليس لأنهم بلا وظائف فحسب، بل أيضاً لأنهم يخافون على حياتهم ويلتمسون المساعدة والانتقال. وعلى الرغم من العفو الذي أعلنته طالبان، فإنها لا تستهدف أفراد الأمن السابقين فحسب، بل أيضاً الأعضاء السابقين في السلطة القضائية. وتلقى المقرر الخاص معلومات عن مقتل 20 مدعياً عاماً (18 رجلاً وامرأتان) في جميع أنحاء البلد منذ كانون الثاني/يناير 2023. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن طالبان احتجزت محامي دفاع في بانشير دون أي إشعار مسبق أو تفسير للاعتقال. وعلاوة على ذلك، يتعرض القضاة والمدعون العامون للتهديد بالانتقام من السجناء الذين أُطْلِق سراحهم فور الاستيلاء على السلطة.

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف- الأزمة الإنسانية

86- استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأزمة الإنسانية التي تفاقمت بعد آب/أغسطس 2021، مع ظهور عوامل إضافية، بما في ذلك زلازل هرات المدمرة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وخطة إعادة الأجانب غير الشرعيين في باكستان، التي يمكن أن تؤثر على حوالي 1,7 مليون أفغاني مقيم في باكستان وتنطوي على الترحيل القسري في غضون 28 يوماً والاستيلاء على الممتلكات والشركات.

(31) انظر www.hrrleague.org/New-HRRL-Report-on-Revenge-Killings-in-Afghanistan#wbb2.

(32) انظر https://unama.unmissions.org/sites/default/files/unama_report_-_eng_-_treatment_of_detainees_sept_23_0.pdf.

87- ويتوقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 23,7 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان أفغانستان، سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2024. وهذا هو ثالث أكبر عدد من السكان المحتاجين في لمحة المكتب العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2024. ومع ذلك، يمثل هذا الرقم انخفاضاً مقارنة بالعدد المقابل في عام 2023 عندما كان عدد المحتاجين يبلغ 29,2 مليون شخص. وقد دأب المقرر الخاص على الإبلاغ عن الحالة الاقتصادية وضعف أفغانستان أمام الكوارث الطبيعية والعواقب الملموسة لتغير المناخ، وحث على بذل مزيد من الجهود لزيادة قدرة البلد على الصمود وتحسين حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل السياسات التي تعوق تلك الجهود الحظر المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، وانخفاض مستويات التمويل الدولي لدعم سبل كسب الرزق وتمويل المساعدة الإنسانية، فضلاً عن استمرار تجميد أصول المصرف المركزي الأفغاني.

88- ومع ذلك، هناك ما يبعث على الأمل. فاقتصاد أفغانستان يبدو "في أدنى مستوياته"، وبدلاً من استمرار الانخفاض عاماً بعد عام، يتوقع الاقتصاديون أن يراوح الاقتصاد مكانه دون نمو أو، بعبارة أكثر تفاؤلاً، بنمو بطيء. فبعض المؤشرات أكثر إيجابية قليلاً، بما في ذلك انخفاض مستويات التضخم. بيد أن الحالة الاقتصادية لا تزال هشة وسيظل رفاه العديد من الأفغان معتمداً على المساعدة الأجنبية. ويلاحظ المقرر الخاص أن فجوة التمويل اتسعت في عام 2023. ومول المانحون حوالي 46 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي بلغت 3,2 مليار دولار، مما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع 75 في المائة في عام 2022. ويلاحظ أن توسيع نطاق الدعم المالي لا يستتبع الاعتراف بسلطات الأمر الواقع.

89- ومن أجل إحراز تقدم أكثر استدامة، يوصي المقرر الخاص بمعالجة الانقسام بين التنمية والدعم الإنساني من خلال زيادة التركيز على عواقب حقوق الإنسان على السكان الأفغان. فالنهج الحالي يركز أساساً على المساعدة الإنسانية التقليدية، وهي مكلفة وغير مستدامة وتحفز الاعتماد على المانحين دون تمكين المجتمعات المحلية بما فيه الكفاية من تحسين سبل عيشها.

90- ويكرر المقرر الخاص التأكيد على أن الجزاءات ينبغي ألا تعوق توفير الخدمات الأساسية الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان. ويحذر المقرر الخاص من الاتجاهات نحو الإفراط في الامتثال ويلاحظ أن مجلس الأمن يسمح في قراره 2664(2022) بتقديم المساعدة الإنسانية والدعم للأنشطة الأخرى التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ويلاحظ أن الغرض من هذه التدابير ليس أن تكون لها عواقب إنسانية ضارة على السكان المدنيين.

91- ولا يزال صندوق الشعب الأفغاني مصدر تمويل غير مستغل بما يكفي، حيث يبلغ إجمالي أصوله حوالي 3,69 مليار دولار. بيد أن الصندوق لم يُتح حتى الآن أي أموال لفائدة الشعب الأفغاني[33]. ويكرر المقرر الخاص الإعراب عن قلقه إزاء التأخير في صرف الأموال ويولي أهمية لهذا الصرف من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

92- وتلاحظ المقررة الخاصة شواغل الجهات المانحة بشأن دور طالبان، بما فيه تحويل الأموال، الذي يضر بوجه خاص بالأقليات والنساء والفتيات. وعلى الرغم من التدابير المتخذة للتقليل إلى أدنى حد من مشاركة طالبان، فإن نهج عدم التسامح إطلاقاً سيكون غير واقعي بسبب بيئة العمل الحالية، ولم يكن واقعياً أيضاً بالنسبة للأموال المخصصة قبل استيلاء طالبان على السلطة. وفي نهاية المطاف، تتمتع طالبان بالقدرة على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، وتعزيز المؤسسات التي يمكن أن تحسن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

(33) انظر www.sigar.mil/pdf/lessonslearned/SIGAR-24-07-LL.pdf.

93- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ لأن النساء والفتيات والأسر المعيشية التي تعيلها نساء يتحملن وطأة الأزمة الإنسانية والاقتصادية. وأدت القيود التي تفرضها طالبان على النساء والفتيات إلى تفاقم الحالة بشدة. وتعتمد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء اعتماداً أكبر على استراتيجيات التكيف "الطارئة" لكسب الرزق، وزيادة معدلات الزواج المبكر للبنات، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وعمل الأطفال مقارنة بالأسر المعيشية التي يعيلها رجال.

94- ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود فجوة متزايدة بين معدل عمالة الرجال والنساء ومعدل الرجال الأصغر سناً والأكبر سناً[34]. ومن الناحية الاجتماعية، يمكن أن يؤدي نقص فرص العمل للشباب إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية أو تغذية نزعة التطرف. وبالنسبة للنساء، تديم البطالة والعمالة الناقصة الاعتماد المالي، وتعزز الأدوار الجنسانية التقليدية، وتعوق التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

95- وتلاحظ المقررة الخاصة أن الغرفة النسوية للتجارة والصناعة الأفغانية أعيد فتحها في نيسان/أبريل 2022، وأن سلطات الأمر الواقع اتخذت خطوات للترويج للمنتجات التي تصنعها النساء. غير أن مجالات المشاريع التي تم دعمها تقتصر في الغالب على الأنشطة التقليدية المقبولة اجتماعياً التي غالباً ما يتم تنفيذها في المنزل، مثل الحرف اليدوية والحلويات. ولكن، هناك تطور في الأعمال التجارية عبر الإنترنت.

96- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء الآفاق الطويلة الأجل للرعاية الصحية للمرأة بسبب حظر التعليم، فضلاً عن عدم كفاية فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل في حالات الطوارئ. ويدعو طالبان إلى تمكين الفتيات والنساء من العمل المهني في المجال الطبي، بما في ذلك من خلال الخطوة الإيجابية التي اتُّخِذت مؤخراً للسماح لهن بالتقدم للامتحانات ذات الصلة.

97- وفي الوقت نفسه، فإن مشهد الصحة النفسية ينذر بالخطر، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، حيث يعاني نصف هؤلاء السكان من الكرب النفسي، في حين يعاني جزء كبير منهم من الضعف بسبب مشاكل الصحة العقلية.

98- ومن الناحية العملية، تختلف القيود المفروضة على النساء والفتيات وعلى مستوى العاملات في مجال الإغاثة اختلافاً كبيراً في جميع أنحاء البلد. ففي عام 2023، لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيادة حادة في العوائق البيروقراطية والإدارية[35]. ويثني المقرر الخاص على المنظمات الإنسانية التي وجدت حلولاً محلية للتخفيف من حدة تلك التحديات. غير أنه يلاحظ أن الاتفاقات أو الاستثناءات المحلية أثبتت هشاشتها وأنها ليست بديلاً عن تغيير السياسات فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة على الصعيد الوطني.

باء- الهجرة والنازحون داخلياً

99- استضافت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا ودول أخرى معاً ملايين المواطنين الأفغان، غالباً لأكثر من عقدين من الزمن. وتستضيف باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وحدهما حوالي 7,7 مليون أفغاني وصل 1,6 مليون منهم منذ آب/أغسطس 2021.

(34) انظر www.undp.org/afghanistan/two-years-review.

(35) انظر www.unocha.org/publications/report/afghanistan/afghanistan-humanitarian-access-snapshot-december-2023.

100- وبسبب حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحالة الأمنية في أفغانستان، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحذيراً بعدم العودة ضد عمليات الإعادة القسرية[36]. غير أن مئات الآلاف من الأفغان اضطروا إلى مغادرة باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك تركيا بدرجة أقل[37].

101- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت باكستان خطتها لإعادة الأجانب غير الشرعيين إلى أوطانهم، التي أعلنت بموجبها أن جميع "الأجانب غير الشرعيين" يجب أن يغادروا باكستان بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وربطت باكستان هذه السياسة بزيادة نشاط حركة طالبان باكستان منذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021 وهي تزعم أن الأفغان متورطون في هجمات[38]. ونتيجة لذلك، غادر أكثر من 500 000 أفغاني باكستان إلى أفغانستان، بمن فيهم الأفغان الذين وُلِدوا ونشأوا في باكستان. وأشار نحو 89 في المائة منهم إلى أن الخوف من الاعتقال هو السبب في مغادرتهم.

102- وكرد فعل على خطة الإعادة إلى الوطن، أنشأت سلطات الأمر الواقع في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لجنة لشؤون العائدين. ووضعت اللجنة "خريطة طريق" للمخيمات المؤقتة والمرافق الأساسية للعائدين. وأنشأت سلطات الأمر الواقع أيضاً لجنة لدعم نقل ممتلكات الأفغان في باكستان الذين أُجبِروا على المغادرة إلى أفغانستان. ويلاحظ المقرر الخاص حجم الجهود التي تبذلها طالبان، لا سيما بالنظر إلى محدودية الوقت والموارد المتاحة والتعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من الأفغان العائدين.

103- وحث المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات باكستان على مواصلة توفير الحماية للأفغان ودعوا إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، مشيرين إلى أن النساء والفتيات، وضحايا الاتجار، والأقليات الإثنية والدينية، والمسؤولين الحكوميين والأمنيين السابقين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم الموسع، وكبار السن معرضون بشكل خاص لخطر الاضطهاد عند عودتهم[39]. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء الادعاءات المتعلقة بعمليات الإخلاء القسري والاحتجاز التعسفي في باكستان، ونصح بعدم حرمان اللاجئين والمهاجرين تحت ستار تدابير مكافحة الإرهاب.

104- وتتطلب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان التزاماً مستمراً بدعم الأفغان الضعفاء الذين يحتاجون إلى التماس الحماية. ودعا المقرر الخاص الدول، ولا سيما الدول البعيدة، إلى تقديم الدعم لاستضافة اللاجئين الأفغان، بما في ذلك في المنطقة، فضلاً عن زيادة فرص إعادة التوطين ولم شمل الأسر.

105- وفي حين استمر مستوى النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع في الانخفاض في عام 2023، فرض الزلازل في هرات، وغيرها من أحداث الكوارث الطبيعية، وارتفاع عدد الأفغان الذين يدخلون من البلدان المجاورة ضغوطاً إضافية على سلطات الأمر الواقع ومقدمي المساعدات الإنسانية. ويوجد في أفغانستان ثاني أكبر عدد من النازحين داخلياً على مستوى العالم. وبالنسبة لعام 2024، يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 6,6 مليون شخص سيحتاجون إلى المأوى والمساعدة غير الغذائية. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء خطر طرد النازحين، ولا سيما المقيمين منهم في مستوطنات غير رسمية.

(36) انظر www.ecoi.net/en/file/local/2086941/63e0cb714.pdf.

(37) أفيد بأن جمهورية إيران الإسلامية أعلنت أن أكثر من 000 200 أفغاني قد عادوا إلى أفغانستان.

(38) انظر www.rferl.org/a/pakistan-afghans-expulsions-kakar-terrorism/32676719.html.

(39) انظر الرسالة PAK2023/11، المتاحة في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28622.

جيم- الحقوق الثقافية

106- لقد كان المشهد الثقافي في أفغانستان عبر التاريخ غنياً ومتنوعاً، ويضم الموسيقى والفنون والاحتفالات الثقافية، مثل عيد النوروز ويلدا. غير أن هذا المشهد الثقافي النابض بالحياة واجه تحديات خطيرة بعد استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021. فلم تحظر سلطات الأمر الواقع الموسيقى وغيرها من أشكال الفن فحسب، بل قمعت بنشاط الفنانين والموسيقيين والممثلين والشعراء والمغنين.

107- وقد سُلِّط الضوء على هذا القمع بشكل صارخ في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عندما أُلقي القبض على فريدون فاكوري، وهو مخرج مسرحي شهير في ولاية هرات، لتقديمه مسرحية اعتُبِرت منتقدة لطالبان. وكان قد انتقد في السابق إهمال طالبان للفنون المسرحية، مما أدى إلى خفض رتبته. وبعد 45 يوماً في السجن، أُطْلِق سراحه في 24 كانون الأول/ديسمبر 2023.

108- وتمتد حملة القمع ضد التعبير الثقافي إلى ما هو أبعد من المسرح. فقد حظرت سلطات الأمر الواقع الموسيقى في مراسم الزفاف، مع ورود تقارير عن إنفاذ الحظر في مختلف الولايات، بما في ذلك ولايات غزنة وبدخشان وكابيسا.

109- وكان المزيد من قمع الفنون واضحاً في ولاية بلخ. ففي 27 كانون الأول/ديسمبر 2023، منعت سلطات طالبان المحلية الصحفيين من تغطية معرض فني نظمه المركز التعليمي للمرأة الأفغانية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وشارك في الحدث، الذي أقيم في فندق في مزار الشريف، أكثر من 50 فناناً شاباً، ذكوراً وإناثاً، عرضوا فنونهم وحرفهم اليدوية في مساحة مخصصة للمشاركات. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة لسلطات الأمر الواقع أن الاحتفال الذي أُقيم في ليدة حرام[40] ومنافٍ القيم الإسلامية. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء معاملة وقمع الفنانين والأنشطة الثقافية في بلد كان فيه الفن والثقافة متأصلين بعمق في تاريخه ويحتفل بهما شعبه على نطاق واسع.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

110- كما لوحظ في المقدمة وفي جميع أجزاء هذا التقرير، لا تزال حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مستمرة في التدهور. ويجري محو النساء والفتيات من الحياة العامة، ولا يوجد تسامح مع المعارضة السلمية، ويُستخدَم العنف والتهديد به للسيطرة على السكان وغرس الخوف بينهم مع الإفلات من العقاب. ويشمل ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء والتعذيب. وتعاني الفئات المهمشة ومعارضو النظام من التمييز والإقصاء.

111- ويجب أن يؤدي الطريق إلى الأمام إلى مجتمع أكثر تسامحاً وشمولية يلتزم بدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان تحت مظلة سيادة القانون. وتقع على عاتق سلطات الأمر الواقع المسؤولية الرئيسية، بينما يقع على عاتق الدول الأخرى واجب أكبر مما هو عليه الحال عادة بسبب تدخلها منذ عام 2001، وانسحابها المتسرع، واستمرار معاملة طالبان للنساء والفتيات. وينبغي مقاومة أي ميل نحو تطبيع الحالة الراهنة دون إحراز تقدم كبير جداً في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. فحقوق الإنسان للشعب الأفغاني لا تقل أهمية عن حقوق الإنسان في البلدان الأخرى ويجب عدم التخلي عنها.

112- وينبغي قراءة التوصيات التالية بالاقتران مع التوصيات الواردة في التقارير السابقة للمقرر الخاص.

(40) ممنوع أو محرم بموجب الشريعة الإسلامية.

113- **يوصي المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع بما يلي:**

(أ) **اتخاذ خطوات للوفاء بمسؤولياتها وفقاً للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أفغانستان، بما في ذلك عن طريق التراجع عن السياسات والممارسات التي تنتهك هذه الالتزامات الدولية؛**

(ب) **محاسبة المسؤولين الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية؛**

(ج) **الكف عن جميع أشكال التمييز المؤسسي ضد النساء والفتيات، والتراجع بشكل عاجل عن السياسات والتوجيهات التمييزية التي تحد من حقوق النساء والفتيات وحرياتهن الأساسية، بسبل منها:**

'1' **الإفراج الفوري وغير المشروط عن أي نساء وفتيات قد يكن محتجزات تعسفاً، بما فيهن أولئك اللواتي اعتُقلن على أساس انتهاكات مزعومة لقواعد لباس الحجاب، والمدافعات عن حقوق الإنسان؛**

'2' **ضمان تمتع النساء والفتيات بحقهن في الخصوصية وحرية التعبير، بما في ذلك عن طريق اتخاذ خيارات حرة بشأن مظهرهن الجسدي ولباسهن؛**

'3' **رفع القيود المفروضة على حرية تنقل النساء والفتيات، ولا سيما شرط مرافقة *المحارم*؛**

'4' **اتخاذ تدابير لمنع حالات العنف ضد المرأة والتحقيق فيها، بما في ذلك عبر الإنترنت، من خلال استعادة نظام مؤسسي لحماية الناجيات، وضمان وصولهن إلى العدالة والتعويضات والخدمات المطلوبة، ومحاسبة الجناة؛**

'5' **ضمان حصول النساء والفتيات في جميع أنحاء أفغانستان على خدمات صحية جيدة، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والاجتماعية والإنجابية؛**

'6' **الاستعادة الفورية لحق المرأة في العمل لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وفي الخدمة المدنية الوطنية؛**

'7' **العمل مباشرة مع النساء والاشتراك معهن في وضع وتنفيذ خطط عمل ملموسة وفقاً لجداول زمنية واضحة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في التعليم والعمالة والحوكمة وجميع جوانب الحياة العامة الأخرى وفي التدابير القانونية والسياساتية التي تؤثر على حياتها؛**

(د) **إعادة توفير فرص متساوية وشاملة ومنصفة للحصول على التعليم دون تمييز للنساء والفتيات على جميع المستويات وفي جميع المواد التي تفي بالمعايير الدنيا لإمكانية الوصول والمقبولية والقدرة على التكيف؛**

(هـ) **اتخاذ تدابير قوية لحماية الأطفال من الممارسات الضارة، بما في ذلك التجنيد والاستخدام الإجباريين، والعمل القسري، والتهريب، والاتجار، وزواج الأطفال، و*الباتشا بازي*؛**

(و) **تعزيز حماية الأطفال باعتماد استراتيجية استباقية وشاملة للقضاء على إصابات الأطفال التي تسببها الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، من خلال زيادة برامج إزالة الألغام وأنشطة التوعية وتدابير السلامة المجتمعية؛**

(ز) تعزيز الشمولية والامتناع عن التمييز ضد الطوائف والأشخاص المنتمين إلى الأقليات، وحماية أمنهم، بما في ذلك عن طريق:

'1' إلغاء القوانين أو السياسات أو الممارسات التي تميز ضد الأفراد والطوائف على أساس الإثنية والمعتقد الديني؛

'2' ضمان أمنهم في دور العبادة والنقل والمؤسسات التعليمية؛

'3' منع العنف والترهيب ضد هذه الطوائف، مثل عمليات الإخلاء القسري أو تدمير الممتلكات؛

'4' التحقيق مع المسؤولين عن العنف ضد هذه الطوائف وتقديمهم إلى العدالة؛

'5' ضمان المشاركة الكاملة والهادفة للأقليات الإثنية والدينية في جميع عمليات صنع القرار التي لها تأثير مباشر على حياة أفرادها؛

(ح) اتخاذ تدابير استباقية لإنهاء التمييز والعنف ضد الأفراد على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية أو تعبيرهم الجنساني وضمان التحقيق في خطاب واعتداءات الكراهية على النحو الواجب ومحاسبة الجناة؛

(ط) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات من خلال توفير بيئة مواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام للقيام بأنشطتهم دون عوائق أو خوف من الانتقام، بما في ذلك عن طريق:

'1' الإحجام عن الاعتقال التعسفي للأشخاص ومعاقبة المنظمات على ممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛

'2' التحقيق في حالات الترهيب والاعتداءات ضد أعضاء المجتمع المدني والصحفيين؛

'3' اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، واحترام الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها دون رقابة؛

(ي) ضمان حقوق المحتجزين، بما في ذلك التمثيل القانوني والوصول إلى الوثائق القانونية، وضمان التزام المحاكمات بالمعايير الدولية؛

(ك) تنفيذ العفو العام، وحماية الأفراد السابقين في قوات الأمن والقضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع وموظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم أولئك الذين عززوا حقوق الإنسان وحموها، من الأعمال الانتقامية؛

(ل) منع السلب التعسفي للحرية والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة وإجراء تحقيق شامل في ذلك؛

(م) ضمان تخصيص نسبة كافية من الميزانية الوطنية للخدمات الأساسية، بطريقة شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(ن) التعامل بطريقة بناءة وتيسير الزيارات التي يقوم بها للبلد المقرر الخاص وغيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

114- يوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) تجنب تطبيع سلطات الأمر الواقع أو إضفاء الشرعية عليها إلى أن تظهر تحسينات واضحة وقابلة للقياس ويمكن التحقق منها بشكل مستقل في حالة حقوق الإنسان؛

(ب) الحفاظ على الدور المركزي لحقوق الإنسان في السياسة المتعلقة بأفغانستان، مع التركيز بقوة على رفاه السكان، بالنظر إلى الآثار الإقليمية والعالمية المترتبة على الفشل في حماية حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأقليات الإثنية والدينية؛

(ج) دعم العمليات الشاملة التي يقودها المجتمع في أفغانستان وتهدف إلى توطيد السلام ومعالجة المظالم والتي تحترم تنوع البلد؛

(د) مواصلة الإصرار على أن المساواة بين الجنسين ضرورية للتعاون الدولي ومستقبل البلد؛

(هـ) دعم المشاركة التمثيلية والمتساوية والهادفة للمرأة والرجل الأفغانيين في جميع المداولات المتعلقة بمستقبل البلد، بما في ذلك أثناء تحديد سياسات المجتمع الدولي تجاه سلطات الأمر الواقع؛

(و) دعم آليات التحقيق والمساءلة الدولية وبدء عمليات المساءلة أو التعاون معها في المحاكم المحلية فيما يخص الانتهاكات السابقة والحالية من قبل جميع أطراف النزاع في أفغانستان، بما في ذلك للعدل بين الجنسين والهجمات على الطوائف الإثنية والدينية؛

(ز) اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لدعم حصول جميع الفتيات على التعليم على جميع المستويات ومواصلة الدعوة إلى إعادة قبول الفتيات في المدارس الثانوية والنساء في الجامعات، وإلغاء الحظر المفروض على عمل المرأة في المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة؛

(ح) دعم المدافعين الأفغان عن حقوق الإنسان والداعين إلى المساواة بين الجنسين وغيرهم من الأفغان المعرضين للخطر، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنهم على المدى الطويل، بما في ذلك عن طريق منحهم وضع اللاجئ أو الحماية أو الوضع القانوني، وتسهيل إعادة توطينهم بأمان وتوسيع نطاق توفير المنح الدراسية التعليمية؛

(ط) زيادة مساهماتهما في التمويل الإنساني، بما في ذلك تجاوز الدعم الإنساني التقليدي، بغية ضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الأفغاني؛

(ي) الإفراج عن الاحتياطيات الأجنبية لأفغانستان رهناً بضمانات تكفل صرف الأموال من أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة؛

(ك) تقديم الدعم السياسي والدعم المالي الميسَّر إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات النسائية ودعم الصحفيين الأفغان ومنظمات الدفاع عن وسائط الإعلام داخل البلد وخارجه.